

صندوق النقد الدولي يحذر من ضعف الاقتصاد العالمي والمملكة المتحدة تفشل في تمرير اتفاق انفصالها عن الاتحاد الأوروبي

أبرز النقاط:

- فشل تمرير اتفاق انصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.
- البيانات الأمريكية تشير إلى ضعف معنويات ثقة المستهلك.
- توصل الولايات المتحدة والصين إلى "المرحلة الأولى" من الاتفاق التجاري.
- صندوق النقد الدولي يصدر تقرير قائم عن آفاق الاقتصاد العالمي ويوجه تحذيراته هذه المرة إلى البنوك المركزية الكبرى.

ذخيرة محدودة

حذر صندوق النقد الدولي من أن البنوك المركزية العالمية تهدر ما لديها من "ذخيرة محدودة" في محاولة للتخفيف من حدة تراجع الاقتصاد العالمي الذي بلغ أضعف مستوياته منذ الركود العميق. وفي تقييم متشائم للوضع الاقتصادي، توقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو العالمي إلى 3.0% للعام 2019، بتراجع بلغت نسبته 0.3% مقارنة بتوقعاته الصادرة في أبريل الماضي. وخلال العام الماضي، لاحظنا مظاهر ضعف واسعة النطاق بما أدى إلى التأثير سلباً على الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة وبصفة خاصة منطقة اليورو وكذلك الاقتصادات المتقدمة لبعض الدول الآسيوية الصغيرة. ويعزى الضعف بصفة رئيسية إلى التدهور الشديد في نشاط الصناعات التحويلية والتجارة العالمية، هذا بالإضافة على ارتفاع الرسوم الجمركية واستمرار عدم اليقين المحيط بالسياسة التجارية بما يعوق الاستثمار والطلب. وحذر صندوق النقد الدولي من أنه بعد أن قامت البنوك المركزية بإطلاق بعض من الذخيرة المحدودة التي لديها للتخفيف من أخطاء السياسات فربما لم يتبق أمامها الكثير عندما يصبح الاقتصاد في وضع أسوأ.

إلا أنه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 3.4% في العام 2020 حيث يمكن ملاحظة تحسن الأداء الاقتصادي في عدد من الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وبعض الدول الأوروبية التي تواجه توترات في الفترة الحالية. وعلى الرغم من ذلك، أكد صندوق النقد الدولي في تقريره الرسمي انه: "في ظل عدم اليقين المحيط بأفاق الاقتصاد في العديد من هذه البلدان، والتباطؤ الاقتصادي المتوقع في الصين والولايات المتحدة، ووجود عدد من المخاطر المعاكسة البارزة، فالاحتمال كبير بأن تتباطأ وتيرة النشاط العالمي إلى حد أكبر بكثير. وللحيلولة دون حدوث هذه النتيجة، ينبغي أن تكون السياسات حازمة في استهداف نزع فتيل التوترات التجارية، وإحياء التعاون متعدد الأطراف، وتوفير الدعم في الوقت المناسب للنشاط الاقتصادي حيثما دعت الحاجة".

الولايات المتحدة الأمريكية

تباطؤ إنفاق المتسوقين الأمريكيين

سجلت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة أول تراجع لها منذ سبعة أشهر بما ساهم في تعزيز حالة الضعف التي تمر بها معنويات المستهلك والتي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الأمريكي. حيث انخفض إجمالي قيمة المبيعات بنسبة 0.3% في سبتمبر مقابل ارتفاعه بنسبة 0.6% خلال الشهر السابق وفقاً لوزارة التجارة. وبالنظر إلى مبيعات التجزئة الأساسية، تقلص هذا الرقم أيضاً وإن كان بمعدل هامشي في سبتمبر بنسبة -0.1% مقارنة بمعدل نموه السابق بنسبة +0.2%. ويمكننا الآن ملاحظة انتشار تباطؤ قطاع الصناعات التحويلية تدريجياً وامتداد تأثيره ليشمل معنويات المستهلكين. وعلى الرغم من النمو القوي لمعدلات الدخل إلى حد كبير والمقومات الاقتصادية المواتية للمستهلكين، إلا أن هناك حالة من الحذر الشديد على خلفية الانباء المتعلقة بالحرب التجارية مع الصين. ورغم ذلك، ما يزال الاقتصاد الأمريكي نشطاً.

وتعزز تلك البيانات إمكانية خفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة للمرة الثالثة على التوالي. حيث أن ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاعات الأعمال التجارية والصناعات التحويلية، إلى جانب استمرار الحرب التجارية وضعف معدلات الاستهلاك، تعد كلها من العوامل التي قد تهدد أطول فترة توسع اقتصادي تشهدها البلاد، وهو ما يزيد من تعقيد الأمور أمام الرئيس دونالد ترامب الذي يواجه انتخاب الفترة الرئاسية الثانية في العام 2020.

الأسهم الأمريكية تقترب من أعلى مستوياتها المسجلة على الإطلاق

ارتفعت الأسهم المتداولة في الولايات المتحدة نحو تسجيل أعلى مستوياتها على الإطلاق على خلفية النتائج المالية الإيجابية والأخبار التي تشير إلى أن المفاوضات البريطانية قد اقتربت من التوصل إلى حل. وبصفة عامة، أعلنت أكثر من 78% من الشركات المدرجة ضمن مؤشر ستاندرد أند بورز 500 عن تسجيل أرباح تجاوزت التوقعات. وتذبذب المؤشر حول مستوى 3,000 نقطة (بالقرب من أعلى مستوياته القياسية البالغة 3,021 نقطة) بينما سجلت الأسهم في أوروبا نمواً هامشياً. وساهمت الأرباح القوية التي أعلنت عنها عدد من الشركات مثل يونايتد هيلث جروب وجي بي مورجان تشيس وغيرها من الشركات في تعزيز المكاسب الهائلة بما ساهم في دعم وارتفاع ثقة المستثمرين.

البرلمان البريطاني يرفض اتفاق جونسون

أعلن مفوضون من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة عن التوصل إلى اتفاق بشأن صفقة انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي قبل ساعات من انطلاق قمة زعماء دول الاتحاد الأوروبي يوم الخميس. وتتمثل التغييرات الرئيسية التي تميز هذه الاتفاقية عن سابقتها في الأمور المتعلقة بالقضية المثيرة للجدل حول شبكة الأمان للحدود مع إيرلندا الشمالي والتي وافق جونسون على التخلص منها. وينص الاتفاق على أن تبقى إيرلندا الشمالية في إطار الحدود الجمركية لبريطانيا "إلى الأبد"، ولكنها سوف تحظى "بترتيبات خاصة" تقضي بعدم وجود حدود فعلية تفصلها عن المملكة المتحدة. وعلى الرغم أن هذا الاتفاق قد حظي بالتأييد الجماعي لزعماء الاتحاد الأوروبي يوم الخميس، إلا أنه واجه معارضة في البرلمان البريطاني الذي صوت حتى الآن على رفض ثلاث صفقات سابقة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

قام أعضاء مجلس العموم البريطاني يوم السبت برفض الخطة التي تم تقديمها بها رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون. وبأغلبية 322 صوتاً مقابل 306 صوت النواب لصالح تعديل قدمه النائب أوليفر ليتوين لمنع تمرير اتفاق جونسون مع الاتحاد الأوروبي ما لم يحصل على موافقة البرلمان. لذا فإن نتائج عملية التصويت تلزم جونسون بإرسال طلباً للاتحاد الأوروبي لتأجيل موعد الخروج المقرر من التكتل والمحدد في 31 أكتوبر، لكن جونسون ما يزال متمسكاً بموقفه الذي كرره مراراً بعدم عزمه التفاوض مجدداً مع الاتحاد الأوروبي لتأجيل موعد الانفصال وان بلاهه بإمكانها إتمام عملية الانفصال قبل الموعد النهائي.

نمو قوي للجنيه الإسترليني

أدى الإعلان عن الصفقة يوم الخميس إلى ارتفاع الجنيه الإسترليني. إلا أن رفض الحزب الاتحادي الديمقراطي للصفقة وعدم اليقين بشأن التطورات القادمة في حال فشل البرلمان في تمرير هذه الصفقة أدى إلى الحد من مكاسب الجنيه. وارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار إلى 1.2989، مضيفاً 200 نقطة على خلفية خبر التوصل إلى اتفاق. وساهمت معنويات التفاؤل في رفع أسعار العديد من العملات الرئيسية الأخرى، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل اليورو إلى مستوى 1.1172 ويمكن من الحفاظ على تلك المكاسب بينما ارتفع الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال شهر أيضاً على خلفية بيانات التوظيف المتفائلة.

التضخم في المملكة المتحدة يصل إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ العام 2016

ارتفعت أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة بنسبة 1.7% في سبتمبر - أي أقل من نسبة 1.8% المتوقعة فيما يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ أواخر العام 2016. وارتفع التضخم الأساسي، الذي يستبعد العناصر المتقلبة، من 1.5% إلى 1.7%. واستمر التضخم في دعم القدرة الشرائية للمستهلكين في ظل سيطرة قضية انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي على التوقعات الاقتصادية بشكل كبير. وصرح رئيس قطاع التضخم بمكتب الإحصاء، مايك هاردي أن "أسعار وقود السيارات والسيارات المستعملة قد تراجعت، إلا أن ذلك قابله ارتفاع أسعار الأثاث والأجهزة المنزلية وإيجارات غرف الفنادق". من جانب آخر، قفز نمو متوسط أسعار المنازل في المملكة المتحدة إلى 1.3% منذ بداية العام حتى أغسطس مقابل 0.8% منذ بداية العام حتى يوليو. ولا يزال معدل التضخم المستهدف من قبل بنك إنجلترا عند مستوى 2.0%.

أرقام تشير القلق على صعيدي التوظيف والتجزئة

على الرغم من مواجهة سوق العمل البريطاني مخاوف الغموض الاقتصادي المطول فيما يتعلق بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي إلا أنه ما يزال مرناً إلى حد كبير حتى في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها قطاعات أخرى مثل الصناعات التحويلية والبناء. إلا أن الانخفاض غير المتوقع لمعدل البطالة وتراجع الأرباح السنوية يشيران إلى تعثر نمو فرص العمل. حيث انخفض عدد العاملين بمعدل 56 ألف موظف خلال الأشهر الثلاثة حتى أغسطس مقارنة بالربع السابق. كان ذلك أقل من الزيادة البالغة 31 ألف وظيف في الفترة الممتدة من مايو إلى يوليو. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض العمالة بدوام جزئي - وهو مقياس أكثر تقلباً فيما يعد أول علامة على حدوث تغيير في معنويات سوق العمل. أما على صعيد الأرباح، تباطأ إجمالي نمو الأرباح إلى 3.8% في الأشهر الثلاثة المنتهية في أغسطس مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي كما تراجعت من نسبة 4% في الأشهر الثلاثة حتى يوليو. وبالنظر إلى مبيعات التجزئة، تكشف البيانات الرسمية عن حالة ركود في سبتمبر بعد التراجع الذي شهدته الشهر السابق. ولم تتغير كمية البضائع المشتراة على أساس شهري بما أدى إلى ارتفاع أحجام المبيعات بنسبة 0.6% في الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر.

آسيا

أضعف معدلات التوسع منذ العام 1992

شهد الاقتصاد الصيني أبطأ وتيرة نمو يسجلها منذ ثلاثة عقود، مرتفعاً بنسبة 6% في الربع الثالث من العام 2019 مقارنة بالعام السابق. ويأتي هذا الرقم في اعقاب نمواً بنسبة 6.2% في الربع الثاني وهو أدنى مستوى مسجل في ذلك الوقت. وتشير العناوين الرئيسية إلى أن الضربة التي تعرض لها النمو تعكس الحرب التجارية الدائرة مع الولايات المتحدة والتي دخلت الآن شهرها الثامن عشر، والآثار المترتبة على معنويات قطاعات الصناعات التحويلية والاستثمار. إلا أن صادرات الصين إلى الولايات المتحدة لا تشكل سوى 5% من إجمالي الصادرات. لذا فإنه في حين أن إجمالي الصادرات انخفض بنسبة 3.2% في سبتمبر إلا أن النتيجة لا تضر بالاقتصاد الذي تصل قيمته إلى 13.6 تريليون دولار. وكان الاقتصاد الصيني يعاني بالفعل من مشاكل هيكلية ظلت تتراكم على مدى سنوات عديدة بما في ذلك الإفراط في الاستثمار والادخار الكبير وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض الإنتاجية الصناعية. وفي وقت سابق من العام، أعلنت بكين عن خططها لزيادة الإنفاق وخفض مليارات الدولارات من الضرائب في محاولة لدعم الاقتصاد مع تعزيز مستويات السيولة من خلال تقليل الاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنوك الاحتفاظ به. ويبدو أن الرئيس ترامب يحاول انتهاز فرصة ضعف توسع الاقتصاد الصيني. إلا أنه من المنصف قول إنه ليست هناك حاجة لأن تشعر الأسواق بالذعر في هذه اللحظة، حيث لا توجد أدلة تذكر على حدوث ضربة كبرى مباشرة للنمو الإجمالي.

اكتمال المرحلة الأولى

ظهرت معدلات التوسع بعد أسبوع واحد فقط من التوصل إلى هدنة تجارية مؤقتة بين الولايات المتحدة والصين، والتي تشمل "المرحلة الأولى" وما تتضمنه من وقف زيادة الرسوم الجمركية الأمريكية التي كان من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ في وقت سابق من هذا الأسبوع. كما تم الاتفاق على تعليق زيادة الرسوم الجمركية على واردات صينية بقيمة 250 مليار دولار من 25% إلى 30%. وأضاف ترامب أن الملكية الفكرية والخدمات المالية والمشتريات الزراعية مدرجة ضمن الاتفاقية. ودخلت الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين الآن شهرها الثامن عشر، ومع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية في العام 2020 سيساهم التوصل إلى اتفاق كامل في تعزيز فرص الرئيس ترامب في احراز تقدم ملموس في قضية كان يعظ بشأنها منذ بداية حملته الانتخابية.

الأسهم والسلع

تراجع أسعار النفط في ظل مخاوف من ارتفاع مخزونات النفط الأمريكي

انخفضت أسعار النفط بشدة بعد اعلان إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن زيادة قدرها 9.3 مليون في مخزونات النفط للأسبوع المنتهي في 11 أكتوبر. وأضافت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن المخزونات التي بلغت 434.9 مليون برميل كانت أعلى بنسبة 2% عن متوسط الخمس سنوات لهذا الموسم. ويأتي هذا التقرير في اعقاب بضع تقارير غير مستحبة عن الاقتصاد العالمي حيث قام صندوق النقد الدولي مجدداً بخفض توقعات النمو العالمي. وتشير المخاوف بصفة رئيسية نحو تباطؤ الاقتصاد وضعف بيانات الاستيراد والتصدير من الصين. إلا أن الأسعار ارتفعت لاحقاً بعد ورود أنباء عن وصول الولايات المتحدة وتركيا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا. وتراجع سعر مزيج خام برنت بحوالي 1.65% تقريباً خلال تعاملات الأسبوع الماضي ليصل إلى مستوى أقل بكثير من أعلى مستوياته المسجلة في سبتمبر البالغة 71.95 حيث يصل حالياً إلى 59.70.

الكويت

الدينار الكويتي عند 0.30320

بدأ الدولار الأمريكي الأسبوع مقابل الدينار صباح الأحد عند 0.30320.

أسعار العملات 20 - أكتوبر - 2019

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	High	Low	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1042	1.1172	1.0989	1.1169	1.0970	1.1265	1.1246
GBP	1.2623	1.2988	1.2513	1.2971	1.2775	1.3070	1.3014
JPY	108.34	108.93	108.02	108.42	106.45	110.45	107.76
CHF	0.9969	0.9995	0.9838	0.9841	0.9645	1.0040	0.9771

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2241 9720, Email: tsd_list@nbk.com